



تفاقم أزمة المشتقات النفطية في مناطق سيطرة النظام، ووصلت إلى حد تعطيل الحركة في شوارع المدن الكبرى، بسبب طوابير السيارات المنتظرة لتعبئة البنزين في المحطات. ويحاول نظام الأسد إيجاد حلول لمعالجة ظواهر الأزمة، وسط عجزه عن حل سببها، المتعلق بالنقص الحاد في المشتقات النفطية.

وفقاً لوزارة النفط السورية، فإن الاستهلاك اليومي هو 4.5 مليون لتر من البنزين، بينما يصل حجم الدعم اليومي للمشتقات النفطية إلى 2.76 مليون دولار.

وتقول حكومة النظام إن توقف ورود المشتقات النفطية من إيران نتيجة العقوبات الاقتصادية الأمريكية المفروضة عليها تسبب بأزمة مشتقات نفطية، ومنع وصول ناقلتي نفط شهرياً عبر قناة السويس إلى سوريا تحمل كل منهما مليون برميل تقوم المصافي المحلية بتكريرها وطرحها في الأسواق لتغطية الاستهلاك المحلي، وهو الأمر الذي نفته مصر في وقت سابق بشكل رسمي.

وقالت مصادر إعلامية مطلعة إن النفط الإيراني ما يزال يرد إلى سوريا عبر خط بري من العراق، من دون أن يُعلن أي من البلدين، سوريا أو العراق، عن الأمر.

دمشق: عطلة رسمية حتى نهاية الأسبوع

أصدرت وزارة النفط، الإثنين، قراراً جديداً يقضي بخفض مخصصات المدينيين من مادة البنزين، إلى 20 لتر كل خمسة أيام، للسيارات الخاصة، ومثلها كل يومين لسيارات الإجرة. وسبق تعميم الوزارة، قرار صادر عن رئاسة الوزراء بتخفيض كمية استهلاك المحروقات بنسبة 50%， مع فرض إجراءات معقدة لتحرير أي حافلة أو سيارة تابعة للدوائر الحكومية.

وقالت وزارة النفط، الإثنين، إن محطات وقود متنقلة ستتجهز خلال أيام قليلة للحد من ظاهرة التجمهر عند المحطات الرسمية، وأن البنزين الذي سيُباع فيها هو بنزين حر، من المفترض أن يتم "استيراده" من لبنان بسعر 600 ليرة سورية (الدولار 540 ليرة) لللتر الواحد.

حكومة النظام أعلنت الأربعاء والخميس الجمعة والسبت، عطلة رسمية بحجة الأعياد المسيحية، في محاولة لخفض مظاهر الأزمة في الشوارع ريثما يتم إيجاد حلّ ما.

وقد سبق الأزمة الأخيرة قرار يسمح للصناعيين وغرف الصناعة، باستيراد المشتقات النفطية، كقطاع خاص، إلا أن سعر لتر البنزين "الحر" بحده الأدنى هو 600 ليرة، أي أن التنكة بحدود 12 ألف ليرة، ما يساوي تقريباً راتب موظف من الدرجة الأولى. ويتوارد البنزين الحر، حالياً، في السوق السوداء، بسعر يتراوح بين 600 و1000 ليرة لللتر، وبيع في مناطق سيطرة ونفوذ الميليشيات الموالية.

مصادر خاصة، قالت لجريدة "المدن" إن قافلة تضم 8 صهاريج من البنزين، "هربها" القاطرجي من مناطق سيطرة "قوات سوريا الديمقراطية"، اختفت في البادية. وأشار المصدر إلى أن خلافاً كبيراً بين قاطرجي ووزارة النفط، اندلع بعد اختفاء القافلة، وسط تهرب قاطرجي من تحمل المسؤولية بذريعة أن لا علاقة بالقوافل بعد الخروج من مناطق "قسد". ورجح مصدر "المدن"، العامل ضمن وزارة النفط، أن تكون مليشيات حليفة للنظام قد استولت على تلك القافلة، لبيعها في السوق السوداء. وتتابع المصدر أن الكميات الواردة من مناطق "قسد" لا تغطي حاجة أكثر من 5% من السوق المحلية، وأن الحكومة عاجزة فعلياً عن حل المشكلة.

حلب: الدراجات الهوائية هي الحل!

خلت شوارع مدينة حلب، ليل الاثنين/الثلاثاء، بشكل شبه كامل من السيارات العامة والخاصة، بسبب فقدان البنزين من غالبية محطات الوقود في المدينة، وتوقفت آلاف السيارات عن العمل، وأخرى وقفت في طوابير طويلة أمام المحطات.

شلل قطاع النقل في المدينة وخلو شوارعها من المركبات الخاصة وال العامة في أوقات الذروة، وفي قلبها التجاري، يعتبر

سابقة لم تعهد المدينت في أحوال الظروف التي مرت بها، عندما كانت المعارك محتدمة بين المعارضة و مليشيات النظام في أطراف المدينة وأحياءها الشرقية.

وبدت أحيا الجميلية والفرقان والشهباء وباب الفرج وبارون والعزيزية شبه خالية من الحركة المرورية، وأثر ذلك على حركة الأهالي وسط المدينة، وانعكس سلباً على الأسواق والمطاعم وغيرها من المرافق الخدمية.

محطات الوقود واصلت عملها المتقطع، يومياً لمدة لا تتجاوز الساعتين، لتبيع البنزين بكميات محدودة. وفي الساعات الـ 24 الماضية، توقف المزيد من المحطات عن بيع البنزين بشكل كامل، وارتفعت أسعاره في السوق السوداء إلىضعف، في حال توفره.

أزمة البنزين تصاعدت، رغم العمل بآلية الأرقام الزوجية والفردية التي أقرتها لجنة المحروقات التابعة لمجلس محافظة حلب مؤخراً. وأضافت اللجنة بعض التعديلات على آلية بيع البنزين في المحطات، للسيارات الخاصة 20 لیتر كل خمسة أيام، والعامة 20 لیتراً كل يومين، والدراجات النارية ثلاثة لترات كل خمسة أيام. وتم تخصيص 6 محطات لبيع البنزين لسيارات الأجرة وبقية المحطات للسيارات الخاصة.

وشهدت محطات الوقود في حلب انتشار المئات من عناصر الشرطة، وعناصر من مليشيا "فيلق المدافعين عن حلب" و"لواء الباقي". واتهم سائقو السيارات، عناصر الشرطة والمليشيات بعدم تطبيق قرار لجنة المحروقات الذي يفرز السيارات بحسب الأرقام الزوجية والفردية.

المليشيات فرضت أتاوة 1000 ليرة على كل سيارة للحصول على البنزين، ومن يمتنع عن الدفع يبقى في الطابور لأكثر من يومين.

واتهم السائقون المليشيات والشرطة بتأمين البنزين لسائقي السيارات العائدة لضباط الأمن والجيش، وبكميات كبيرة ليقوم هؤلاء بإفراجها مجدداً من البنزين وبيعه في السوق السوداء بضعف السعر.

شركات توزيع المواد الغذائية والمنظفات ناشدوا مجلس محافظة حلب زيادة كميات مخصصاتهم من البنزين لسيارات المندوبيين للاستمرار في عملهم، لأن الكميات التي يحصلون عليها لا تكفيهم للعمل لمدة يوم واحد، وطالبو المجلس بأن يخصص لكل سيارة 40 لیتراً كل ثلاثة أيام وإلا سيتوقف عملهم بشكل كلي في الأيام المقبلة.

وطالب أصحاب السيارات العامة مجلس المحافظة بتخصيص البنزين المتوفر في محطات الوقود في حلب لتغطية احتياجات قطاع النقل العام وحرمان السيارات الخاصة من البنزين خلال الأزمة باعتبارها تخدم شخص أو عائلة واحدة في حين تقدم سيارات الأجرة خدمات النقل لعامة الناس في المدينة.

وشهدت أسعار البنزين في حلب ارتفاعاً كبيراً خلال اليومين الماضيين، ووصل سعر الليتر المهرب من المحطات إلى 700

ليرة، والبنزين المهرب من مناطق "قدس" 600 ليرة. ولم يعد سائقو سيارات الأجرة يلتزمون بالعدادات، ويطلبون 300 ليرة إضافة على التكلفة. وتصل تكلفة التنقل داخل المدينة إلى 1000 ليرة في بعض الأحيان.

فقدان البنزين تسبب بأزمة نقل في حلب، وتجمعت حشود ضخمة من الناس في المواقف والأرصفة، وأمام الجامعات ومواقف وسط المدينة وأمام المديريات الخدمية والمحافظة بانتظار وسيلة نقل للذهاب إلى العمل. والحال ذاته تكرر في نهاية يوم العمل. ولم تحل مركبات النقل التي تعمل على الديزل أزمة النقل، إذ تعاني حلب من نقص الحافلات، وندرة في مادة الديزل وغلاء أسعارها أيضاً.

الأزمة تسببت بارتفاع أسعار الدراجات النارية والهوائية باعتبارها وسائل نقل بديلة، وسجلت زيادة 30 بالمئة على الأقل في أسعارها ليصل سعر دراجة نارية بحالة جيدة إلى 200 ألف ليرة، والهوائية إلى 25 ألف ليرة تقريباً.

المصادر: